المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي
Libyan Center For International Commercial Arbitration

التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الإفريقية بالأرقام

أثر التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الإفريقية

دراسة ترانز ناشيونال – تشرين الأول

106 قضية تحكيم معلنة بناء على اتفاقيات الاستثمار ضد الدول الإفريقية

شهد العالم تزايد في عدد قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول خلال القرنين الماضيين، حيث كان عدد القضايا 6 فقط، إلا أنه بلغ حاليا 942 قضية، مما يمثل 11 بالمائة من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

رفعت أول دعوى قضائية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1993، وقد شهدت الدول الإفريقية ارتفاعا متدرجا في عدد هذه الدعاوى، خاصة من 2013 لسنة 2018، حيث شهدت الدول الإفريقية طفرة لم يسبق لها مثيل في الدعاوى القضائية التي رفعت ضدها،

وقد بلغت عدد الدول الإفريقية التي رفعت ضدها قضايا 28 دولة، أي تقريبا 50 بالمائة من دول المنطقة، وقد حازت ليبيا، مصر والجزائر على نسبة 51 بالمائة من الدعاوى التي تم رفعها على الدول الإفريقية،

الدولة في مواجهة المستثمر: من الرابح؟

حسب الدراسات التي قامت بها مؤسسة ترانز ناشيونال، فإن الخاسر في قضايا تسوية منازعات الاستثمار، هي الدولة، ووفقا للتقييم الذي أجري على 61 قضية ضد الدول الإفريقية، صدرت الأحكام التحكيمية بنسبة 64 بالمائة لصالح المستثمرين في القضايا التي انتهت، إما بقرار من المحكمة أو بتسوية بين الأطراف.

من الجدير بالذكر أن الدول التي تخضع لنظام التحكيم الدولي لم تفز، باعتبارها غير قادرة على إقامة دعوى تحكيم ضد المستثمر، وفي كثير من الحالات، تكون الدول خاسرة، حتى لو أصدرت هيئة التحكيم قرارا لصالحها، يكون عليها دفع ملايين الدولارات للمحامين مقابل تكاليف الدفاع والتحكيم. وقد تصل تكاليف المحامي لألف دولار أمريكي بالساعة وتكاليف المحكمين لثلاث ألاف دولار أمريكي في اليوم، على سبيل المثال قضية مجموعة شركات (H &H Entreprises Investements) ضد الحكومة المصرية بشأن عقد إدارة وتشغيل فندق. فبالرغم من إعلان المحكمة عن عدم اختصاصها ورفض ادعاءات المدعي، حكمت على الحكومة المصرية بتحمل التكاليف القانونية وتكاليف التحكيم الخاصة بها، والتي تعدت ١,٥ مليون دولار أمريكي، كما أن في بعض الحالات، يفرض على الحكومات تغطية تكاليف المستثمرين القانونية. فعلى سبيل المثال قضية شركة يونيون فينوزا، (Union Fenosa) وقيام الحكومة المصرية بدفع أكثر من 1.5 مليون دولار أمريكي لمحاميها، وبما أن الحكومة خسرت الدعوى، فرض عليها أيضا دفع التكاليف القانونية والتحكيم عن الشركة والتي وصلت إلى 10.7 مليون دولار أمريكي.

ليبيا في مقدمة الدول الإفريقية التي خسرت أكبر عدد من القضايا

بالرجوع لقرارات التحكيم في كل دولة، نجد أن ليبيا وزمبابوي وبوروندي تأثرت على وجه خاص من نتائج دعاوى التحكيم لتسوية المنازعات المرفوعة من قبل المستثمرين، ووجود اختلال كبير لصالح المستثمرين في القرارات الصادرة ضد هذه الدول. وبالتمعن في التجربة الليبية، نجد أن الأحكام التي أصدرتها هيئة التحكيم كانت لصالح المستثمر، وهو ما ينطبق أيضا على كل من بوروندي وزمبابوي حيث رفع المستثمرون ثالثة قضايا على كل دولة وكانت جميع القرارات لصالح المستثمرين.

في حال جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين الدعاوى الأربعة التي تم رفعها ضد الدولة، أصدر المحكمون قرارين لصالح المستثمرين وقامت الكونغو بتسوية قضية ثالثة.

تكاليف دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: مصر تدفع أعلى مبلغ تدفعته دولة أفريقية مقابل مطالبة واحدة

تصل تكاليف دعاوى الاستثمار إلى ملايين ومليارات الدولارات ولها القدرة على ترك أثار سلبية جدا في الموازنات العامة للدول الإفريقية. وقد وصل مجموع المطالبات المالية إلى 55.5 مليار دولار أمريكي سنة 1993. وبما أننا لا نعرف المبالغ التي يطالب بها المستثمرين في أكثر من نصف القضايا، أي تقريبا 54.7 بالمائة، أي يمكن أن نقول أن المبالغ التي تم المطالبة بها قد تساوي ضعفي المبلغ سالف الذكر.وقد أثبتت الإحصائيات أن ٣٦ قضية، قدم المستثمرون مطالبات مالية بمبلغ 100 مليون دولار على الأقل، وفي 10 حالات وصلت المطالبات إلى 10 مليار دولار أمريكي أو أكثر. كما تلقت كل من الجزائر ومصر مطالبات مالية بمبلغ 15 مليار دولار ضد كل منها.

وقد حكم على الدول الإفريقية من قبل المحكمين(أو وافقت هذه الحكومات)عن طريق التسوية(على دفع مبلغ ٤,٦ مليار دولار أمريكي.

المبالغ التي تم دفعها في ثلثي الحالات لا تزال غير معروفة، فمن المرجح أن هذا المبلغ أعلى بكثير من المبلغ سالف الذكر. لكن هذا المبلغ يعادل نحو ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لدولة جامبيا أو ضعفي إجمالي الناتج المحلي لجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2018. كما أنه يعادل كامل المساعدات الإنمائية التي تلقتها إثيوبيا عام 2018. وقد قامت مصر بدفع مبلغ 2 مليار دولار أمريكي إلى شركة يونيون فورزا، وكان هذا أعلى مبلغ دفعته دولة أفريقية مقابل مطالبة واحدة. وقد شهدت مصر أعلى عدد من المطالبات المالية، حتى الآن، حكم عليها أو وافقت على دفع 2.1 مليار دولار أمريكي للمستثمرين. وتأتي ليبيا في المقام الثاني، حيث دفعت مبلغ 1.4مليار دولار، ودفعت الجزائر مبلغ 920 مليون دولار. ومن المرجح أن هذه المبالغ أعلى من تلك سالفة الذكر بما أن معظم الحالات تفتقر إلى بيانات مالية.

أوروبا وأمريكا في الصدارة من حيث القضايا ضد الدول الإفريقية

قام المستثمرون الأوربيون برفع معظم دعاوى التحكيم ضد الدول الإفريقية، بنسبة 70 بالمائة من مجموع القضايا. وبلغ عدد دعاوى التحكيم التي رفعها المستثمرون من الولايات المتحدة إلى 12 قضية. شكل مجموع دعاوى التحكيم المرفوعة من قبل أوروبا والولايات المتحدة أكثر من 80 بالمائة من مجموع دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي رفعت ضد الدول الإفريقية.

المعاهدات الدولية

قامت الدول الإفريقية بالتصديق على 937 معاهدة استثمار ثنائية، من بينها 521 معاهدة دخلت حيز التنفيذ مع دول داخل وخارج أفريقيا. ومعظم هذه الاتفاقيات تتضمن بنود تسمح برفع دعاوى تحكيم من قبل المستثمرين ضد الدول.

القطاعات المتأثرة بدعاوى التحكيم

شهدت الدول الإفريقية ارتفاعا في عدد دعاوى التحكيم التي رفعت ضدهم، وعلى وجه خاص في قطاع البناء الذي يشكل 23.6 بالمائة من مجموع الدعاوى، وتم تقديم ثلثي هذه الدعاوى بعد عام 2011. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدعاوى أثرت بشكل كبير على قطاعي الصناعة والتعدين.

من القطاعات الأخرى أيضا، النفط، المعلومات والاتصال، النقل،التعدين، التصنيع، العقارات وغيرها.

مراكز تحكيمية دولية

بالرغم من وجود مراكز تحكيم عديدة حول العالم حيث يتم تسوية المنازعات وثيقة الصلة بالاستثمارات، إلا أن من دعاوى التحكيم المعروفة التي تم رفعها ضد الدول الإفريقية هي تلك التي قدمت للمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار التابع للبنك الدولي، تقريبا 79 حالة، وعلى سبيل المثال، من بين ٣٣ دعوى ضد مصر تم رفع 31 منها للمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار التابع للبنك الدولي. كما تم حل بعض النزاعات في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، هولندا، وهي تقريبا 11 قضية، وغرفة التجارة الدولية بباريس، تقريبا 9 قضايا، وغرفة التجارة في ستوكهولم، السويد قضية واحدة، و 6 قضايا بمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.